الاستثمار بين دول مجلس التعاون
لدول الخليج العربيه والجمهورية اليمنية
الواقع والطموح

اعداد

الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي

الدمام – المملكة العربية السعودية

تقديم

عبداللطيف ابراهيم المقرن

مستشار اقتصادي

ورقة عمل مقدمة الى

مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية

٢٢-٢٣ أبريل ٢٠٠٧م

صنعاء – الجمهورية اليمنيه

المحتويات

الموضوع	الصفحة
ملخص	٣
المقدمة	٥
التدفقات الاستثمارية بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن	٧
المناخ الاستثماري في اليمن ومعوقات الاستثمار	١٢
سبل تطوير الاستثمارات الخليجية في اليمن	١٦
الجداول الملحقه	١٨

الملخص

تحتل العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية اليمنيه ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهمية خاصة نتيجة للتقارب الجغرافي والحضاري بين الجانبين ونتيجة للعديد من الاعتبارات الاقتصادية المشتركة. وتهدف ورقة العمل هذه الى دراسة وتقييم التدفقات الاستثمارية بين دول المجلس واليمن من حيث الحجم والهيكل والعوامل المؤثرة فيها، واستعراض اهم المعوقات التي تحول دون نموها وتطورها الى المستويات المطلوبة والممكنة بما يعمل على تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين.

وتوضح الورقة أن التدفقات الاستثمارية بين الجانبين ليست باتجاه واحد كما هو الانطباع السائد لدى الكثيرين، اي من دول المجلس الى اليمن، بل هي باتجاهين متقاربين بالمعايير المطلقة، ان لم نقل متساويين بالمعايير الاقتصادية النسبية. فقد بلغ حجم الاستثمارات التراكمية الخاصة لدول المجلس في اليمن خلال العشرين سنة الممتدة من العام ١٩٨٥ الى ٢٠٠٥م حوالي ٥٣٩ مليون دولار، في حين بلغ حجم الاستثمار اليمني في دول المجلس لنفس الفترة حوالي ٤١٨ مليون دولار.

وتشير ورقة العمل الى ان ضعف التدفقات الاستثمارية من دول المجلس الى اليمن يأتي منسجما مع ضعف التدفق الاستثماري العالمي الى هذا البلد، مما يؤكد على ان هناك عوامل تتعلق بطبيعة هيكل واداء الاقتصاد اليمني تساهم في ضعف التدفق الاستثماري عليه، ليس من دول المجلس فقط، بل ومن دول العالم الأخرى أيضا، فرأس المال وبغض النظر عن جنسيته أو موطنه يبحث دائما عن الفرص الاستثمارية المواتية والمربحة اينما وجدت وحيثما توافرت الظروف المناسبة للاستفادة منها.

واذا كان هناك تقارب في حجم التدفقات الاستثمارية بين دول المجلس واليمن فان الارقام المتعلقة بتدفقات التجارة الخارجية بين الجانبين تشير الى أن الميزان التجاري يميل دائما لصالح دول المجلس. فقد بلغت -على سبيل المثال- الصادرات الخليجية الى اليمن حوالي ٨٥٤ مليون دولار عام ٢٠٠٤م، بينما بلغت صادات اليمن لدول المجلس في نفس العام حوالي ٢٣٣ مليون دولار، أي أن الميزان التجاري يميل لصالح دول المجلس بحوالي ٦٢١ مليون دولار.

وعلى الرغم من توافر الفرص الاستثمارية المتنوعة في اليمن التي يمكن للمستثمرين في دول المجلس استغلالها، الا أن مجموعة من العوامل تلعب دورا في الحد من اقبال المستثمرين الخليجين خصوصا، والمستثمرين من باقي دول العالم على وجه العموم، على الاستثمار في اليمن. ولعل من أهم هذه العوامل: انخفاض درجة الحرية الاقتصادية، والاجراءات الروتينية المعقدة، وانخفاض مستوى الامن وارتفاع مستويات التهريب، وعدم استقرار السياسات الاقتصادية المالية والنقدية، وارتفاع مستويات التضخم، وهو الأمر الذي يتطلب من اليمن العمل على تهيئة مناخ استثماري جاذب للمستثمرين الاجانب ، فرأس المال بطبيعته يذهب حيث الاستقرار الامني والاقتصادي والفرص المجدية ماليا واقتصاديا.

وتطالب الورقة دول المجلس بضرورة ان تدرك ان الاستثمار في اليمن، وتعزيز استقراره وتقدمه الاقتصادي، هو في النهاية مصلحة استراتيجية لدول المجلس عليها أن تعمل على تجسيدها على ارض الواقع من خلال حث شركات القطاع الخاص على التوجه نحو اليمن للاستثمار فيه من خلال تقديم حزمة متكاملة من الحوافز والدعم للمشروعات الاستثمارية الخليجية التي تقام في اليمن.

وتقع على القطاع الخاص الخليجي واليمني ممثلا في الغرف التجارية والصناعية التي تمثل هذا القطاع لدى الجانبين مسؤولية خاصة في مجال تعزيز فرص الاستثمار المشترك بين الجانبين ، وذلك من خلال تنسيق الجهود المشتركة لهذه الغرف باعتبارها الاطار الذي يرعى القطاع الخاص في مجال حث وتشجيع التدفق الاستثماري بين الجانبين.

المقدمة

تحتل العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون لدول الخليجي العربية أهمية خاصة بالنسبة للجانبين تتعدى الاعتبارات الاقتصادية البحتة. فاليمن يشكل العمق الاستراتيجي والامتداد الجغرافي والسكاني الطبيعي لدول المجلس ضمن اطار الجزيرة العربية، وبالتالي لا يمكن لهذه الدول أن ترسم مستقبلها الاقتصادي دون أن تأخذ بالاعتبار البعد اليمني في هذا المجال وموقعه الاستراتيجي بالنسبة لدول مجلس التعاون خاصة ودول العالم عامة.

ويعتمد الاقتصاد اليمني بشكل كبير في دعم مسيرته الاقتصادية على علاقاته مع دول الجوار المحيطة به التي تشكل له امتدادا جغرافيا وديموغرافيا طبيعيا. فقبل احداث الغزو العراقي للكويت شكلت عوائد المغتربين اليمنين في دول مجلس التعاون، وخاصة في المملكة العربية السعودية، مصدرا اساسيا لتغطية العجز في ميزان المدفوعات اليمني وتمويل حاجة السوق اليمني من العملات الصعبة، كما شكلت المساعدات الخليجية دورا مهما في تمويل جزء كبير من متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من تداعيات احتلال الكويت المعروفة، والأحداث السياسية غير المواتية التي رافقت حرب الوحدة في اليمن عام ١٩٩٤م والتي ولدت آثارا اقتصادية سلبية كبيرة أثرت على العلاقات الاقتصادية مع دول المجلس، الا أن ادراك الجميع للاهمية الاستراتيجية لكل منهما للآخر، والمواقف الموضوعية والعقلانية للقيادات فيهما دفعت باتجاه سعي الطرفين لارجاع العلاقات الاقتصادية بينهما الى سابق عهدها في اطار تعزيز المصالح المشتركة بعيدا عن الجوانب والاعتبارات غير الاقتصادية التي قد تؤثر على هذه العلاقات. وقد توج هذا التوجه في قبول الجمهورية اليمنية كعضو لدى العديد من المؤسسات الخليجية المشتركة ضمن اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وتعهد دول المجلس بالدراسة الموضوعية والجادة لموضوع قبول اليمن كعضو في هذا المجلس.
ويدرك جميع المعنيين والمهتمين بالشؤون الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ودول المجلس أن تعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما يتطلب أن تبنى هذه العلاقات وفق اسس ومبادئ تبادل المصالح والمنافع المشتركة من خلال تعزيز عمليات الاستثمار المشترك وفتح الاسواق للتبادل التجاري الحر بينهما، لأن هذه الوسيلة هي الاقدر على الاستمرار والبقاء في ظل الظروف الاقليمية والعالمية غير المستقرة.

ان تعزيز وتفعيل دور الاستثمار وزيادة فرص التبادل التجاري بين البلدين يتطلب بالضرورة ان يتم افساح المجال للقطاع الخاص لدى الجانبين ليلعب دورا أكثر فاعلية وأكبر في بناء ورسم حدود ومجالات العلاقات الاقتصادية بينهما في ظل دعم ورعاية حكومية مطلوبة وضرورية لتوفير الاجواء المناسبة لتأسيس مثل هذه العلاقة في اطار منهجي ومؤسسي قابل للنمو والاستمرار.

تسعى ورقة العمل في هذا الاطار الى دراسة وتقييم التدفقات الاستثمارية بين دول المجلس والجمهورية اليمنية من حيث الحجم والهيكل والعوامل المؤثرة فيها، واستعراض اهم المعوقات التي تحول دون نموها وتطورها الى المستويات المطلوبة والممكنة بما يعمل على تطويرالعلاقات الاقتصادية، وتحسين مستواها لترفى الى المستوى الذي ينشده الطرفان.

التدفقات الاستثمارية
بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن

لا يوجد في واقع الأمر مصادر احصائية شاملة ودقيقة عن واقع التدفق الاستثماري بين دول المجلس واليمن سوى من خلال الاحصاءات التي تنشرها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تقريرها السنوي حول مناخ الاستثمار في الدول العربية والتي تم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (١)
التدفقات التراكمية للاستثمارات* البينية لدول المجلس واليمن للفترة ١٩٨٥ -٢٠٠٥م (مليون دولار)

	الامارات	البحرين	السعودية	سلطنة عمان	قطر	الكويت	اليمن	المجموع
الامارات		50.9	34457.5	66.9	264.9	362.1	32.0	35234.3
البحرين	59.9		1360.0	0.8	2.7	180.8	-	1604.2
السعودية	868.0	309.0		3.1	66.4	153.3	461.5	1861.3
سلطنة عمان	76.5	65.2	35.0		7.6	3.4	36.2	223.9
قطر	78.7	2.8	64.9	-		107.7	7.9	262.0
الكويت	428.0	232.4	43.5	1.9	-		1.3	707.1
اليمن	15.5	0.2	292.2	14.5	31.2	64.4		418.0
المجموع	1526.6	660.5	36253.1	87.2	372.8	871.7	538.9	40310.8

المصدر:
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٥م.
* تشمل هذه الاستثمارات الخاصة المرخص لها والتراكمية للفترة.

تعكس الارقام الواردة في الجدول اعلاه حقائق مهمة حول طبيعة التدفقات الاستثمارية بين دول المجلس واليمن، لعل أهم هذه الحقائق أن هذه التدفقات ليست باتجاه واحد كما هو الانطباع السائد لدى الكثيرين، اي من دول المجلس الى اليمن، بل كانت باتجاهين متقاربين بالمعايير المطلقة، ان لم نقل متساويين بالمعايير الاقتصادية النسبية.

فقد بلغ حجم الاستثمارات التراكمية الخاصة لدول المجلس في اليمن خلال العشرين سنة الممتدة من العام ١٩٨٥ الى ٢٠٠٥م حوالي ٥٣٩ مليون دولار في حين بلغ حجم الاستثمار اليمني في دول المجلس لنفس الفترة حوالي ٤١٨ مليون دولار.

وتبين الارقام الواردة في الجدول اعلاه أن التدفقات الاستثمارية الصادرة من اليمن والواردة اليه من دول المجلس تتركز مع المملكة العربية السعودية حيث تشكل المملكة حوالي ٨٦% من الاستثمارات الخليجية الواردة، وتستقطب حوالي ٧٠% من الاستثمارات اليمنية الصادرة الى دول المجلس. ويعزى هذا الامر الى عدة عوامل اهمها طبيعة العلاقات التاريخية المتميزة بين الجانبين والقرب الجغرافي، اضافة الى تواجد العديد من المستثمرين السعوديين ذوي الاصول اليمنية والذين يشكلون المصدر الاساسي للاستثمارات الصادرة من المملكة الى اليمن.

وتشكل الاستثمارات الواردة من دول المجلس حوالي ٨٦% من اجمالي الاستثمارات الواردة الى اليمن من الدول العربية خلال نفس الفترة التي تمتد من العام ١٩٨٥ الى ٢٠٠٥م، بينما تشكل الاستثمارات الصادرة الى دول المجلس حوالي ٦١% من اجمالي الاستثمارات الصادرة من اليمن الى الدول العربية لنفس الفترة.

وتشير مصادر الهيئة العامة للاستثمار في اليمن أن هناك زيادة ملحوظة في الطلبات المقدمة اليها من قبل مستثمرين في دول المجلس خلال الفترة الاخيرة، فقد ارتفعت قيمة هذه الطلبات في الثلاث سنوات الاخيرة الى

حوالي ١٣٠٠ مليون دولار تتركز بشكل اساسي في المشاريع السياحية والصناعية. لكن كثيرا من هذه الطلبات لم يجد طريقه الى التنفيذ بسبب وجود عدة معوقات سنتناولها لاحقا.

ويبرز تساؤل هنا حول ما اذا كانت محدودية التدفقات الاستثمارية من دول المجلس الى اليمن أمراً يمكن تفسيره أو امراً مقبولا في ظل المعطيات الاقتصادية السائدة لدى الجانبين، أو انه يتفق مع طبيعة التوقعات والآمال المرجوة.

ان الاجابة على مثل هذا التساؤل تتطلب بداية النظر الى طبيعة التدفقات الاستثمارية الى اليمن من دول العالم، وبالرجوع الى تقرير الاستثمار الدولي الصادر عن الانكتاد في العام ٢٠٠٥م نجد أن المجموع التراكمي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى اليمن خلال الفترة ١٩٩٥م الى ٢٠٠٤م كان سالباً بمقدار ٧١٥ مليون دولار، بينما كان مجموع هذه التدفقات لدول المجلس موجبا بحوالي ١٤.٣ مليار دولار. كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢)
تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى دول المجلس واليمن للفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٤م) مليون دولار

	المجموع
الامارات	3051
البحرين	5486
السعودية	4781
سلطنة عمان	-18
قطر	679
الكويت	294
اليمن	-21
دول المجلس	14273
اجمالي الدول العربية	62765
الدول النامية	1912431
العالم	7179166

المصدر: الانكتاد، تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٥

والحقيقة التي تؤكدها الارقام السابقة أن ضعف التدفقات الاستثمارية من دول المجلس الى اليمن يأتي منسجما مع ضعف التدفق الاستثماري العالمي الى هذا البلد، مما يؤكد على ان هناك عوامل تتعلق بطبيعة هيكل واداء الاقتصاد اليمني تساهم في ضعف التدفق الاستثماري اليه ليس من دول المجلس فقط، بل ومن العالم الأخرى أيضا، فرأس المال وبغض النظر عن جنسيته أو موطنه يبحث دائما عن الفرص الاستثمارية المواتية والمربحة اينما وجدت وحيثما توافرت الظروف المناسبة للاستفادة منها.

ولا توجد احصاءات رسمية موثقة يمكن الاستناد اليها لتصنيف طبيعة التدفقات الاستثمارية الواردة الى اليمن من دول المجلس، غير أن هناك العديد من التقارير والدراسات غير الرسمية تشير الى ان حوالي ٣٥% من هذه الاستثمارات تتركز في قطاعي العقار والسياحة، وبشكل اقل في القطاع الصناعي، وبشكل لا يكاد يذكر في القطاع الزراعي. وتشير نفس هذه المصادر غير الرسمية ان حجم الاستثمارات الخليجية في اليمن لا يتجاوز بشكله الاجمالي والقائم المليارى دولار أمريكي وهي ارقام لا يُعلم مدى دقتها وشموليتها.

واذا كان هناك تقارب في حجم التدفقات الاستثمارية بين دول المجلس واليمن فان الارقام المتعلقة بتدفقات التجارة الخارجية بين الجانبين تشير الى أن الميزان التجاري يميل دائما لصالح دول المجلس حيث بلغت - على سبيل المثال - الصادرات الخليجية لليمن حوالي ٨٥٤ مليون دولار في العام ٢٠٠٤م، بينما بلغت صادرات اليمن لدول المجلس في نفس العام حوالي ٢٣٣ مليون دولار، أي أن الميزان التجاري يميل لصالح دول المجلس بحوالي ٦٢١ مليون دولار كما هو واضح من الجدول رقم (٣)
الجدول رقم (٣)

اتجاهات الصادرات بين دول المجلس واليمن للعام ٢٠٠٤ - مليون دولار

	الامارات	البحرين	السعودية	سلطنة عمان	قطر	الكويت	اليمن	المجموع
الامارات		397.1	620	2537.8	345.3	432.5	264.3	4597
البحرين	104.2		478.5	15.0	69.0	69.8	1.1	737.6
السعودية	3266	3073		267.0	519.0	1090.0	527.0	8742
سلطنة عمان	925.9	22.6	223.1		31.9	47.1	40.1	1290.7
قطر	542.3	30.4	194	22.7		50.3	11.8	851.5
الكويت	198.7	55.9	273	22.1	38.5		10.0	598.2
اليمن	88.9	0.4	80.2	4.7	0.7	58.5		233.4
المجموع	5126	3579.4	1868.8	2869.3	1004.4	1748.2	854.3	17050.4

المصدر: انظر الجدول رقم (١).

ونظرا لارتفاع معدلات التهريب على الحدود بين دول المجلس واليمن، فان حجم التدفقات التجارية بين الجانبين تزيد كثيرا عن الارقام الرسمية المنشورة خاصة وان كثير من المستوردين يلجأون الى تقييم البضائع المستوردة الى اليمن باقل من قيمتها الحقيقية لأغراض التقييم الجمركي.

وتتركز ايضا العلاقات التجارية لليمن مع المملكة العربية السعودية وان كان بدرجة اقل من تركز العلاقات الاستثمارية. ففي حين تستورد اليمن حوالي ٦٢% من اجمالي مستورداتها القادمة من دول المجلس من السعودية فانها تصدر حوالي ٣٨% من صادراتها الى دول المجلس الى الامارات و٣٤% الى المملكة العربية السعودية.

وتشكل الصادرات اليمنية الى دول المجلس حوالي ٨٠% من اجمالي صادراتها الى الدول العربية وحوالي ٥% من اجمالي صادراتها لدول العالم، وتشكل وارداتها من دول المجلس حوالي ٨٧% من وارداتها من الدول العربية و حوالي ٣٢% من اجمالي وارداتها من دول العالم. وهو الامر الذي يعكس مدى الاعتماد التجاري الكبير لليمن على دول المجلس بصفة عامة.

وبناء على ما سبق يتبين ان اجمالي التدفقات الاستثمارية والتجارية يميل لصالح دول المجلس نتيجة وجود عجز تجاري كبير يميل لصالح دول المجلس ومحدودية التدفقات الاستثمارية الواردة الى اليمن من هذه الدول، وهو ما يعزز وجهة النظر القائلة بان دول المجلس تنظر الى اليمن كشريك تجاري لتصريف منتجاتها أكثر منه كشريك استثماري تنموي قائم على انشاء وتطوير مشروعات استثمارية طويلة الاجل، وهو الأمر الذي يستدعي بالضرورة أن يعمل الجانبان على اعادة صياغة العلاقة الاقتصادية بينهما بما يحقق توازن توزيع المكاسب بين الجانبين كل حسب حاجته وامكانياته، وبما يكفل الاستقرار الاقتصادي للمنطقة.

المناخ الاستثماري في اليمن ومعوقات الاستثمار

يمتلك اليمن إمكانات استثمارية كبيرة في كافة القطاعات الاقتصادية وفي كافة مناطق اليمن، تشمل المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والسياحية والعقارية.

وتم تعزيز هذه الفرص ودعمها من خلال سعي الحكومة اليمنية خلال الفترة الماضية الى تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية والتشريعية الهادفة الى تحرير الاقتصاد، وتحفيز دور القطاع الخاص، وتطوير ادارة الاقتصاد اليمني، والعمل على توفير مناخ استثماري مستقر اقتصادياً وأمنياً.

وقد عملت الحكومة اليمنية جاهدة على توفير مجموعة من التسهيلات للمستثمرين من خلال العمل على تسهيل الحصول على اراضي لاقامة المشروعات الاستثمارية وتقديم عدد من الاعفاءات الضريبية والجمركية وتوفير متطلبات الاتصال وأعمال النقل، وضمان حرية تحويل الاموال. كما اتجهت الدولة الى اليمن على تحسين نظام الحوافز لديها وتطوير البيئة العامة للاستثمار من خلال تحديث وتطوير النظام القضائي بالتوسع في انشاء المحاكم التجارية بما يلبي متطلبات تسهيل وتأمين ممارسة النشاطات الاستثمارية.

كما بذلت الحكومة اليمنية جهودا مستمرة من اجل تحديث نظامها الاداري والارتقاء به من أجل التخلص من سلبيات هذا النظام كالروتين ومعالجة تفشي ظاهرة الفساد. وسعت الى تطبيق برامج اصلاحية شاملة من خلال تحديث القوانين والانظمة الاقتصادية والمالية والادارية وتفعيل مبدأ الشفافية والمحاسبة.

غير انه وبالرغم من الجهود التي تسعى الحكومة اليمنية الى بذلها من أجل النهوض باقتصادها والعمل على تهيئة الظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الخارجية خاصة من دول مجلس التعاون الخليجي، الا أن هناك عدداً من المعوقات والصعوبات التي ما زالت تشكل مانعا وسدا حقيقيا أمام تشجيع المستثمرين الاجانب وخاصة الخليجيين للقدوم والعمل على استثمار اموالهم في اليمن.

واذا كان معظم هذه المعوقات بات معروفا للعديد من المراقبين والمهتمين، فانه لا بأس من التذكير بها في هذا المجال من أجل التأكيد على ضرورة بذل كافة الاطراف المعنية في اليمن الجهود اللازمة لمعالجة هذه المعوقات، والتي من اهمها:

١. ***انخفاض درجة الحرية الاقتصادية:***
بالرغم من أن اليمن تتمتع بحرية سياسية، الا ان مستوى الحرية الاقتصادية لديها منخفض جدا، حيث أن مستوى التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية مرتفع، والسياسات المالية والنقدية متشددة وغير مستقرة. كما تتميز اليمن بانخفاض مستوى الشفافية في القرارات الاقتصادية، وانتشار الفساد الاداري على نطاق واسع، وعدم تمتع القطاع الخاص بخبرة واسعة. ويصنف البنك الدولي اليمن على أنه من أقل البلدان في هذا الجانب. وهو الامر الذي يتضح بصورة جلية لدى قراءة الارقام الواردة في الملحق رقم (١) الذي يبين ترتيب دول المجلس واليمن في عدد من المؤشرات الاقتصادية الدولية التي تشمل الحرية الاقتصادية والشفافية حيث ينخفض ترتيب اليمن في هذه المؤشرات كثيرا بل ان بعضها قد تدهور عبر الزمن ومن بينها مؤشر الحرية الاقتصادية.

٢. ***ارتفاع معدل التضخم في اليمن.***
يعتبر مستوى التضخم في اليمن مرتفعا بالمقارنة مع دول المجلس وبقية الدول العربية الأخرى، حيث كان هذا المستوى في العام ٢٠٠٤ بحدود ٦% بالمقارنة مع ١.١-% في السعودية، و٢% في الامارات. انظر الملحق رقم (٢). ويعتقد أن مستويات التضخم في اليمن أعلى من ذلك حيث تشير بعض المصادر غير الرسمية الى أن مستوى التضخم الفعلي اعلى بكثير مما تعكسه الاحصاءات الرسمية المنشورة. ويشكل التضخم تهديدا كامنا للاستثمارات الاجنبية حيث يدفع باتجاه عدم استقرار السياسات المالية والنقدية التي تعمل على كبح جماحه وايجاد حلول عملية له خاصة من خلال رفع معدلات أسعار الفائدة وتقليص السيولة المتاحة لتوفير التمويل اللازم للاستثمار.

٣. ***الاجراءات الروتينية لمنح التراخيص للاستثمارات الاجنبية:*** في بعض الدول يمكن منح تراخيص للاستثمارات الاجنبية خلال ايام قليلة وبتكلفة منخفضة ، لكن في اليمن يمكن ان تستغرق عملية فتح استثمار

اجنبي مدد طويلة جدا وبتكاليف مالية كبيرة. وقد احتلت اليمن حسب الارقام الواردة في الملحق رقم (١) المرتبة ٩٠ من بين اصل ١٥٥ دولة في مجال سهولة أداء الأعمال، مقارنة مع المرتبة ٦٩ للامارات و ٣٨ للسعودية.

٤ ***انخفاض مستوى خدمات البنية التحتية***: بالاضافة الى الطبيعة الجبلية الصعبة لمعظم مناطق اليمن مما يجعل عملية التنقل داخل اليمن صعبة، هناك انخفاض ملحوظ في كافة مقومات خدمات البنى التحتية، وتقادم معظمها سواء في مجال النقل او الاتصال او توفير المدن والمناطق الصناعية، وضعف خدمات الكهرباء والموانئ والمطارات وغيرها على الرغم مما تبذله الحكومة اليمنية من جهود للارتقاء بمستوى هذه الخدمات.

٥ ***غياب الأمن:*** يعاني المستثمرون من غياب الأمن حيث شكلت ظاهرة خطف الأجانب وفرض الاتاوات من قبل متنفذين أكبر اهم العوائق لتطور الاستثمار الاجنبي في اليمن. وشهدت اليمن عددا من العمليات الارهابية في السنوات الاخيرة اضرت بالاستثمار في اليمن وقامت الدولة باجراءات أمنية لمكافحتها وحماية الاستثمارات الخارجية كلفها أعباءا مالية ضخمة.

وقد اجريت العديد من الاستقصاءات الميدانية على العديد من رجال الاعمال والخبراء والمختصين بهدف معرفة رايهم حول اهم المعوقات الاستثمارية التي يواجهونها. ولعل من اهم هذه الدراسات ما قام به المركز اليمني لقياس الراي العام والاقتصاد نشرت نتائجه في عدة صحف محلية واقليمية. وقد وجد أن في مقدمة هذه المعوقات يأتي الفساد المالي والإداري ثم جاءت ظاهرة التهريب في المرتبة الثانية. وجاءت ظاهرة الإختطاف كأحد اهم المعوقات التي اشارت اليها عينة الدراسة. فيما جاءت الأوضاع الأمنية والأوضاع السياسية السائدة في اليمن كأحد العوامل التي تشكل أهم عوائق الإستثمار. وقالت الدراسة إن غالبية رجال المال والأعمال يرون أن السياسة الإقتصادية لم تحقق استقرارا اقتصاديا يشجع المستثمرين.
وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها وجود خلل في السياسات النقدية أدى إلى تدهور قيمة العملة المحلية وتعدد أسعار صرف العملة المحلية، والقيود المفروضة على المستثمرين تأتي في مقدمة مظاهر خلل السياسات النقدية حسب رأي العينة التي شملتها الدراسة، إضافة إلى افتقار البنية التحتية الأساسية التي تيسر تنفيذ المشاريع بتكاليف مجدية.

وأشارت الدراسة إلى أن تساهل اليمن في تطبيق المواصفات القياسية المفروضة على السلع التي تباع في الأسواق المحلية تؤدي إلى إغراق الأسواق بمنتجات رديئة ورخيصة الثمن تقف حجر عثرة في طريق الإستثمار، وتسويق منتجات ذات مواصفات قياسية تحقق عائدا مقبولا على الاستثمار، وبينت أن عجز الإدارة عن تسيير النظم والقوانين وتفشي الفساد الإداري والإستخفاف باعتبارات النزاهة والأمانة والرقابة الذاتية مناخ غير سليم لقيام مشاريع استثمارية.

سبل تطوير الاستثمارات الخليجية في اليمن

ان تفعيل الاستثمارات الخليجية في اليمن يتطلب بالضرورة أن يتم تهيأة المناخ الاستثماري في اليمن ليصبح مغريا لجذب الاستثمارات الخارجية أيضا أياً كان مصدرها سواء كانت خليجية أو غير خليجية. فرأس المال كما يقال "جبان" يذهب الى حيث الاستقرار والأمان والفرص المتاحة المغرية وذات الجدوى المالية والاقتصادية. ويتطلب الامر توافر شروط ومعايير التنافسية في كافة الجوانب والمجالات المتعلقة بالاستثمار خاصة من الناحية القانونية وتوفير خدمات وبنى تحتية مادية وبشرية وإدارة كفؤة وقضاء نزيه وقوة نفاذ القانون وتخطيط سليم وخارطة استثمارية وتسويق ووضوح في توجهات الحكومة ووضوح رؤيتها وأهدافها.

وفي هذا السياق تقع على اليمن مسؤولية كبيرة في تجاوز كافة معوقات الاستثمار التي اشارت اليها هذه الورقة، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار الامني والاقتصادي وتوفير خدمات البنية التحتية المتطورة. ويمكن هنا لدول المجلس ان تساهم في دعم الاستقرار الاقتصادي في اليمن من خلال زيادة الدعم الذي تقدمه حكومات دول المجلس للحكومة اليمنية وتوجيه هذا الدعم الى بعض المجالات والقطاعات التي تخدم البنية الاقتصادية والاستثمارية في اليمن وتلك التي تعمل على تحسينها وتطويرها.

كما أن على اليمن ان يعمل على تفعيل دور مؤسسات الاستثمار القائمة حاليا واستحداث اطر مؤسسية جديدة تعمل على تحديد وتشخيص الفرص الاستثمارية وتسويقها بصفة دورية ومستمرة من خلال السفارات اليمنية في الخارج والقيام بزيارات ميدانية الى المستثمرين في دول المجلس لعرض الفرص الاستثمارية المتاحة ليم مباشرة.

وعلى دول المجلس ان تدرك ان الاستثمار في اليمن وبالتالي تعزيز الاسستقرار والتقدم الاقتصادي له، هو في النهاية مصلحة استراتيجية لدول المجلس عليها أن تعمل على دعمها وتطويرها من خلال حث شركات القطاع الخاص على التوجه نحو اليمن للاستثمار فيه من خلال تقديم حزمة متكاملة من الحوافز والدعم للمشروعات الاستثمارية الخليجية التي تقام في اليمن.

وتقع على القطاع الخاص الخليجي واليمني والغرف التجارية والصناعية التي تمثل هذا القطاع لدى الجانبين مسؤولية خاصة في مجال تعزيز فرص الاستثمار المشترك بين الجانبين وذلك من خلال تنسيق الجهود المشتركة لهذه الغرف باعتبارها الاطار الذي يرعى القطاع الخاص في مجال حث وتشجيع التدفق الاستثماري بين الجانبين (خاصة من دول المجلس الى اليمن) وذلك من خلال مايلي:

١. بناء قاعدة معلومات متكاملة عن الفرص الاستثمارية المتاحة، وعن سياسات واجراءات الاستثمار لدى الجانبين لتصبح جاهزة تحت تصرف المهتمين من المستثمرين والشركات.
٢. التوسع في اقامة الندوات والمؤتمرات والفعاليات المشتركة بين الجانبين التي تهدف الى التعريف بمناخ وفرص الاستثمار المتاحة.
٣. التوسع في القيام بتنظيم زيارات للوفود التجارية بين الجانبين.
٤. اقامة المعارض الاستثمارية والتجارية المتخصصة.
٥. تنسيق الجهود المشتركة للسعي لدى الحكومات الخليجية واليمنية لتذليل الصعوبات والمشاكل العملية والميدانية التي تواجه المستثمرين في الجانبين.
٦. المساعدة في حل الخلافات الاستثمارية التي قد تنشأ من خلال التحكيم الودي بين اطراف الخلاف، وتقديم الخدمات القانونية في حالة وصول الخلافات الى طريق مسدود، من خلال الاستفادة من مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الذي يتخذ من مملكة البحرين مقرا له.

الملحق رقم (١)

ترتيب دول المجلس واليمن حسب
عدد من المؤشرات الاقتصادية الدولية المختارة

	مؤشر التنمية البشرية		مؤشر سهولة اداء الاعمال	مؤشر الحرية الاقتصادية		مؤشر الشفافية		مؤشر امكانية الحصول على راس المال		مؤشر القدرة على الابداع	
	١٧٧ دولة	١٧٧ دولة	١٥٥ دولة	١٥٥ دولة	١٦١ دولة	١٤٦ دولة	١٥٩ دولة	١٢١ دولة	١٢١ دولة	١١٧ دولة	١١٧ دولة
	٢٠٠٤	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٤**	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٤**	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٤**	**٢٠٠٥**	**١٩٩٥**	**٢٠٠١**
الامارات	٤٩	٤١	٦٩	٤٢	٤٨	٢٩	٣٠	٤٢	٣٩	٧٥	٧٦
البحرين	٤٠	٤٣		٢٠	٢٠	٣٤	٣٦			٥٦	٦١
السعودية	٧٧	٧٧	٣٨	٧٤	٧٢	٧١	٧٠	٣٦	٣٣	٥٥	٥٥
سلطنة عمان	٧٤	٧١	٥١	٥٤	٦٠	٢٩	٢٨	٤١	٣٧	٩٠	٩٠
قطر	٤٧	٤٠		٦٠	٨١	٣٨	٣٢			٥٧	٦٦
الكويت	٤٤	٤٤	٤٧	٤٨	٥٤	٤٤	٤٥	٣٧	٣٤	٥٢	٥٧
اليمن	١٤٩	١٥١	٩٠	١٣١	١٣٢	١١٢	١٠٣	١١١	١١٤	١٠٩	١٠٤

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٥م.

الملحق رقم (٢)
معدلات التضخم في دول مجلس التعاون والجمهورية اليمني
(%)

الدولـــــــــــــه	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الامارات العربية المتحدة	٢.٧	١.٣	٢	٢
مملكة البحرين	٢.٧	-٠.٧	١.٦	٢.٣
المملكة العربية السعودية	-١.١	-١.١	-١.٤	-١.١
سلطنة عمان	-١.١	-١.٢	-٠.٣	-٠.٧
دولة قطر	٣	١.٧	٢.٨	٢.٦
دولة الكويت	٢.٧	١.٨	١	١.٣
الجمهورية اليمنيه	٩.٢	٤.٦	٢.٢	٦

المصدر، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٤م